

## قرب إطلاق برنامج القروض الميسرة للعاطلين

# دائرة العمل: أكثر من مليون و٣٣٨ الف عاطل في بغداد والمحافظات



بغداد/احمد الطائي

**كشفت دائرة العمل والتدريب المهني في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ان عدد العاطلين المسجلين في الدائرة بلغ مليوناً و(٣٣٨) الفاً و(١٢٢) مستقيداً.**

وقال مصدر مسؤول في الدائرة ل(المدى) ان عدد العاطلين الذين تم تدريبهم في دورات التدريب المهني الثلاث (التعليمي، الشعبي،

والمهني) بلغ (٦١٤٦٨) عاطلاً في عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٧ الماضيين منهم (١٤٦٦٤) في التدريب التعليمي و(٩٠٢٦) في التدريب الشعبي و(٣٧٧٧٨) في التدريب المهني. و اضاف ان المستفيدين من القروض الصغيرة الميسرة ضمن المرحلتين الاولى والثانية من عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٧ في بغداد والمحافظات بلغ (٧٢١١٠) مستفيدين منهم (١٣) الف مستفيد في محافظة بغداد و(٦٢٢١٠) مستفيدين في بقية المحافظات، واما بالنسبة للمستفيدين من اعانات شبكة الحماية الاجتماعية من فئة العاطلين بلغ (٢٠٨٤٦٥) مشمولاً لغاية نهاية العام الماضي بعد ان تم حجب الاعانات عن (٣٢٥٣٠) مشمولاً في العام المذكور منهم (١٦٦٣١) خريجاً و(١٥٨٩٩) لاسباب اخرى. و أكد المصدر ان التعاون والتسيق بين دائرة العمل والتدريب المهني مع المنظمات الدولية

مستمر في مجال التأهيل المجتمعي منها منظمة العمل الدولية (ILO) حيث تمت الموافقة على (١٦٠) مستقيداً في المحافظات (بابل، كربلاء، نينوى) علماً ان مجموع المبلغ المصروف لهم بلغ (٤١٤) مليوناً و(٤٢٩) الف دينار عراقي فضلاً عن منظمة الهجرة الدولية التي احالت (٢٣٠٠) مستفيد من المحافظات (بغداد، البصرة، المنفى) وكانت محافظة البصرة اخذت اعلى نسبة من الحائزين الذين بلغ عددهم الفاً و(١١٦) محلاً بينما بلغت اعلى نسبة للموافقة في محافظة بغداد وعددهم (٥٥٧). وأشار الى ان عدد الذين تمت الموافقة عليهم هو (١٥١١) مستقيداً اما عدد المستفيدين والمجهزين من قبل المنظمة فقد بلغ (١٢١١) مستقيداً.

الصغيرة في النصف الاول من شهر نيسان الفيل. وقال المصدر ان هذه القروض تتراوح بين ٤ الى ١٠ ملايين وحسب الجدوى الاقتصادية لكل مشروع والتي تحددها لجان الجدوى الاقتصادية. و اضاف المصدر ان الوزارة خصصت ٦٢٠ مليون دولار لتنفيذ المشاريع الصغيرة للعاطلين في بغداد والمحافظات، مشيراً الى ان الوزارة خصصت جزءاً من هذه المشاريع إلى المهجرين العائدين إلى بغداد، إضافة إلى الفئات المشمولة، موضحاً ان هذه المشاريع هي عبارة عن ورش صغيرة كورشه كهرباء أو ميكانيك أو حاسوب أو فرن صمون وصالون حلاقة أو محال تجارية واعتبر المصدر عملية تنفيذ هذه المشاريع خطوة متقدمة للقضاء على البطالة، وذلك من خلال تشغيل أكبر عدد



مع السلام

## السعادة

هادي جلو مري

هي نقيض الشقاء. ولذلك يتوعد الغيب الخلاق.. ويخبرهم بالاختيار من بين الإثنين، اما السعادة او الشقاء. حاول الحاجب بن يوسف الثقفي الذي حكم العراق في العهد الاموي التعبير عن رغبتيه في اهانة أحد الصالحين، حين سألته عن اسمه.. فقال.. سعيد بن جبير.

ورد الحاجب.. بل شقي بن جبير.. وفي تركيباً يشتهر حزب السعادة، ويحظى بدعم شعبي كبير، وهذا في السياسة. لكن الامر مختلف حين يطلق الاسم على قرية، او مدينة، وحتى نكان، او محل اسكاني، او مطعم لبيع الغلافل..

القرية التي اعيش، اسمها الفلاحون الاوائل السعادة، وقد اكون سعيداً لو انهم اسماها (سعيدة)، فلا تخبر انتباه احد، اما انها سعادة، وهي تعاني شحة مياه الشرب، وعدم تأسيس نظام مجار، وانقطاع التيار الكهربائي، وغياب الخدمات الصحية، وخراب الطرق التي تشتهي التلبيط، لتتخلص من كابوس الاطيان في الشتاء، و اشباح التربة في الصيف الساخن. فهي ان تسمية غير صالحة، ولا تلاقي ترحيباً مني ولا من احد آخر.. الناس يبحثون عن شعور بالسعادة، ويدفعون اثماناً باهظة، ولو كانت مؤقتة، وليس مهماً زمان الحصول عليها، ولا في المكان، وحين يفكرون يجدون ان لا دوام للشعور لا بالشقاء ولا بالسعادة.

فكل شيء الى زوال. لكن ينبغي احترام الفرص التي تتوفر فيها السعادة، وفي الاقل الاحتفاظ بذكرى طيبة لها.. ونحن قد نجد ان احداثاً مرت، او حياة عشناها، وعلاقات اوتقناها في الماضي كانت سعادة، ولكنها تقرب الاحوال والتباعد بين الابدين والاصدقاء.. وفي الواقع انها لم تكن سعيدة تماماً... الانسان، وكلما تقدم به العمر وتغيرت حياته وتعقدت اساليب عيشه وعانى مشاكل الحظوظ، فانه يعود الى ماض بعيد، ويتذكر صور اصدقائه واجته النذين شرطوه يوماً، فرحه او حزنه، ولا يرى من كل ذلك سوى السعادة..

وهو يؤمن ان الماضي جميل، والحاضر ليس كذلك. اشخاص تعرضوا للأذى في الماضي، وعانوا سلوكيات اخريين، فان الامور تجري عندهم مغايرة، ولا يمكن ان يوافقوا اصحاب الرأي الشائع بسعادة الامس

وتشقاء اليوم، فلهم حياتهم حيث امكانية تعويض بعض المعاناة في الماضي كانت سعادة، ولكنها تقرب الاحوال والتباعد بين الابدين والاصدقاء.. وفي الواقع انها لم تكن سعيدة تماماً... الانسان، وكلما تقدم به العمر وتغيرت حياته وتعقدت اساليب عيشه وعانى مشاكل الحظوظ، فانه يعود الى ماض بعيد، ويتذكر صور اصدقائه واجته النذين شرطوه يوماً، فرحه او حزنه، ولا يرى من كل ذلك سوى السعادة..

وهو يؤمن ان الماضي جميل، والحاضر ليس كذلك. اشخاص تعرضوا للأذى في الماضي، وعانوا سلوكيات اخريين، فان الامور تجري عندهم مغايرة، ولا يمكن ان يوافقوا اصحاب الرأي الشائع بسعادة الامس وتعيش بعض المعاناة.

على اية حال ليست الامور تسير الى جهة الاطلاق. فكل شيء مبني في هذا العالم وليس من دوام الحال من الاحوال (دوام الحال من المحال).. وسعيدة ليلتنا سعيدة.. فتح قمرها شوي شوي، لما حبيبي طل علي.. وبها لها من امنية لن نتحقق.

# صحة الديوانية: روتين الصلاحيات الإدارية وراء تأخير المشاريع الصحية

## الديوانية/ خالد وحيد شلال

توقع مدير عام صحة الديوانية الدكتور عبد الامير العبيدي تسلم ٣٣ مركزاً صحياً نهاية النصف الاول من هذا العام، و اضاف العبيدي في حديث خص به المدى انه تم تزويد المستشفيات بأجهزة غسل الكلية واجهزة عمليات الكسور والاذن والانف والحنجرة فضلاً عن اجهزة إجراء عمليات العيون مثل جهاز قص السائل الزجاجي وأجهزة تحليل الهرمونات والغدد. كذلك تم شراء ٢٦ جهاز سونار وزعت على عدد من المراكز الصحية.

سنتين او بعد سنة في الأقل من قيامنا بتخصيص قطعتي ارض مساحة الأولى خمس وسبعين دونماً ومساحة الثانية مئة دونم لبناء مستشفى كبير في مركز محافظة الديوانية، وتقديمنا التصاميم والمخططات الخاصة بجميع المشاريع التي اقترحنا إنشائها في مركز المحافظة والأقضية التابعة لها، لكن الوضع بقي معلقاً حتى تمت المصادقة على إنشاء المشاريع السالفة الذكر وبأقل من الاحتياج الحقيقي للمحافظة، فقد اقترحنا إنشاء مستشفيات في الشامية وعفك والحزمة بسبعة سريرية (٢٠٠ سرير) لكل منها بينما تمت المصادقة على بناء مستشفيات في هذه الأقضية بسبعة سريرية تبلغ (١٠٠ سرير) لكل منها.

في محافظة الديوانية ل(١٤٥٩) طبيباً ما بين طبيب متخصص ومراسم وطبيب أسنان بينما الواقع الحالي لعدد الأطباء الموجودين فعلاً أقل من ذلك بكثير، فعدد أطباء المراكز الصحية في الوقت الحاضر يتراوح ما بين طبيبين إلى خمسة أطباء في الأكثر، بينما يتراوح عدد أطباء الأسنان في هذه المراكز الصحية من طبيب واحد إلى طبيبين في كل مركز. وهذه الأعداد غير كافية لتلبية حاجة المواطنين وعلاجهم، وهذا النقص يحد من قدرة المراكز الصحية ويمكن أن يعطي صورة واضحة عن أعداد أطباء المستشفيات وبالتالي الحكم عليها إن كانت كافية أم لا.

في محافظة الديوانية ل(١٤٥٩) طبيباً ما بين طبيب متخصص ومراسم وطبيب أسنان بينما الواقع الحالي لعدد الأطباء الموجودين فعلاً أقل من ذلك بكثير، فعدد أطباء المراكز الصحية في الوقت الحاضر يتراوح ما بين طبيبين إلى خمسة أطباء في الأكثر، بينما يتراوح عدد أطباء الأسنان في هذه المراكز الصحية من طبيب واحد إلى طبيبين في كل مركز. وهذه الأعداد غير كافية لتلبية حاجة المواطنين وعلاجهم، وهذا النقص يحد من قدرة المراكز الصحية ويمكن أن يعطي صورة واضحة عن أعداد أطباء المستشفيات وبالتالي الحكم عليها إن كانت كافية أم لا.

غير منتظمة، بسبب عقبات الوضع الأمني، فقد نفذنا حملات يومية مستمرة في مركز محافظة الديوانية والأقضية والنواحي التابعة لها في مراقبة مجالي تداول المواد الغذائية والمواد الطبية والعاملين في هذين المجالين، ففي مجال مراقبة تداول المواد الغذائية والمواد الأخرى التي يتعاطاها الإنسان قامت فرقنا الرقابية وبالتعاون مع السلطات الحكومية للشرطة عند مدخل المحافظة بالسيطرة على جميع المواد الغذائية الداخلة للمحافظة وأخذ عينات منها لفحصها في المختبر المركزي لبيان مدى صلاحيتها للاستهلاك البشري قبل إعطاء الأذن ببيعها أو تداولها في الأسواق المحلية، وبناء على هذه العينات تم إتلاف خمسين طناً من المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك البشري المنتظمة بالأجبان واللحوم وحلويات الأطفال والألبان، فيما تم إغلاق عشرة معامل حلويات غير مجازة في الحي العسكري ومنطقة الوحدة بأحيائها الثلاثة، أما

حملات فرقنا في مجال رقابة تداول المواد الطبية فقد تمخضت عن إغلاق خمس عشرة صيدلية غير مجازة ومخز واحد غير مجاز فيما لم يسمح لأربع صيدليات مجازة بممارسة عملها إلا بعد أن قامت بتقديم ما يثبت كونها غير مخالفة، كما تم إغلاق عيادة طبية مخالفة وإغلاق جميع عيادات التضميم التي تزاول بيع الأدوية، والتأكيد على فحص نسب الكلور في مشاريع المياه من خلال شراء أجهزة خاصة بهذا الفحص، وإغلاق مستشفى الشفاء الأهلي بأمر دائرة صحة الديوانية لمدة عشرة أيام وبأمر المفتش العام لوزارة الصحة لمدة ثلاثة أشهر لافتقارها لأدنى مقومات النظافة واستخدامها الأدوية غير المسجوح بها في علاج المرضى القادمين فيها، وشمول أحد أطباء بعقوبة لفت النظر لقيامه بإجراء عملية جراحية في إحدى المستشفيات الأهلية أثناء فترة دوامه الرسمي في المستشفى العام في الديوانية.

## خلال المؤتمر الزراعي في المحافظة

# فلاهو ذي قار يدعون الى اعتماد نظام المراقبة لتلافي شحة المياه

## الناصرية / حسين العام

دعا المشاركون في المؤتمر الزراعي الذي دعت له اللجنة الزراعية العليا في محافظة ذي قار الى اعتماد نظام المراقبة لتلافي شحة مياه السقي الناتجة عن انخفاض مناسيب المياه في حوضي ودجلة والفرات.

وقال مدير الموارد المائية في ذي قار المهندس اسماعيل قاسم احمد خلال المؤتمر الذي حضره رؤساء الوحدات الادارية ومديرو واثق الزراعة والموارد المائية والمستشفى البيطري وممثلو اتحاد الجمعيات الفلاحية واعضاء اللجنة الزراعية العليا:

مديرية الموارد المائية لتلافي شحة المياه.

ويطلب تفعيل نظام المراقبة في محافظة ذي قار السيطرة على أكثر من الف نهر فرعي لتنظيم

عملية تدفق المياه فيها وفق المناسيب المتاحة الامر الذي يتطلب تدخل أكثر من جهة حكومية لتنظيمه بصورة فاعلة.



ان شحة المياه اخذت تؤثر سلباً ليس في الأراضي الزراعية فقط وإنما في الثروة الحيوانية والثروة السمكية وحياة السكان في مناطق حوض الغراف واهوار الناصرية لافتاً الى ان استخدام مياه الابار غير الصالحة للشرب في ارواء الحيوانات في المناطق التي تعاني الشحة ادى الى انتشار الامراض وتعرض الحيوانات الى مخاطر الهلاك وأكد رئيس اتحاد الجمعيات الفلاحية تأثير شحة المياه وبشكل كبير في مناطق الاهوار وأوضح ذلك ل(المدى) قائلاً:

لاحظنا في الآونة الأخيرة انحساراً واضحاً وكبيراً في مياه الاهوار ولاسيما في مناطق اهوار الفهود والحمار وقد أثر هذا الانحسار الناتج عن انخفاض مناسيب المياه وعودتها ثانية الى الأنهر المغذية في الثروة السمكية وبرامج تطويرها التي اعتمدها الوزارات والدوائر المعنية لتنمية الثروة السمكية مؤخراً و اضاف كما انعكس انحسار مياه الاهوار سلباً على سكان الاهوار ولاسيما صيادي الاسماك ومربي الجاموس.

ويعد نهر الغراف الذي يتغذى من نهر دجلة واحداً من اهم مصادر المياه المغذية لمناطق اهوار الناصرية كما يشكل المصدر الرئيسي لارواء الاراضي الزراعية في حوض الغراف التي تعد من اخصب المناطق الزراعية في محافظة ذي قار. ويقدر المختصون كميات المياه المطلوب اطلاقها في نهر الغراف لارواء الاراضي والمساحات